



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)



THE OXFORD
INSTITUTE
FOR ENERGY
STUDIES

A RECOGNIZED INDEPENDENT CENTRE OF THE UNIVERSITY OF OXFORD



”التداعيات المحتملة على المملكة المتحدة في حال توقف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا“

The Potential Impact for the UK of a Disruption of Russian Gas Supplies to Europe

ملخص

تهدف الورقة التي أعدها معهد أكسفورد لدراسات الطاقة إلى دراسة التداعيات المحتملة على المملكة المتحدة في حال حدوث توقف في إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا، في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية بين روسيا وأكرانيا.

وفيما يلي أهم ما جاء في الورقة:

أولاً: الأسباب التي قد تؤدي إلى توقف إمدادات الغاز الروسي

هناك ثلاثة أسباب قد تؤدي إلى توقف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا يحمل كل منها تداعيات مختلفة.

● السبب الأول

إمكانية فرض عقوبات أمريكية وأوروبية على صادرات الغاز الروسي (على غرار العقوبات المفروضة على النفط الإيراني). لكن من غير المرجح أن يحدث هذا السيناريو في الوقت الراهن، في ظل التوجه الحالي للقوى الغربية على تركيز العقوبات على القطاع المالي الروسي (باستثناء خط نورد ستريم 2- الذي تم تشييده مؤخراً بين روسيا وألمانيا ولم يبدأ تشغيله بعد، بسبب تعليق هيئة تنظيم الطاقة في ألمانيا إجراءات المصادقة عليه.

● السبب الثاني

ردة فعل من الحكومة الروسية على العقوبات الغربية المفروضة، عبر إجبار شركة Gazprom بإيقاف تصدير الغاز إلى أوروبا بموجب العقود طويلة الأمد المبرمة بينها وبين الشركات الأوروبية. لكن يبقى أيضاً هذا

السيناريو غير محتمل لأن ذلك سيضر بسمعة شركة Gazprom كمورد معتمد للغاز إلى الأسواق الأوروبية، وسيدفع الشركات المتعاقدة معها إلى البحث عن بدائل. علاوة على أن ذلك سيتسبب في خسارة اقتصادية ضخمة للشركة التي تشكل عائداتها من بيع الغاز إلى أوروبا نحو 70% من إجمالي العائدات.

● السبب الثالث

حدوث تدمير لخطوط نقل الغاز المارة عبر الأراضي الأوكرانية في حال نشوب حرب موسعة في المناطق التي تمر عبرها هذه الخطوط خاصة في شمال أوكرانيا التي يمر عبرها خطين رئيسيين للغاز الروسي، وتقع تحت سيطرة الانفصاليين.

ثانياً: درجة اعتماد أوروبا (والمملكة المتحدة) على الغاز الروسي

في عام 2021، شكلت واردات الغاز (سواء الغاز عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) نحو 87% من إجمالي إمدادات الغاز إلى (دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة)، بينما شكل إنتاج أوروبا من الغاز 13% فقط، وهو ما يعني أن أوروبا منطقة مستوردة للغاز بشكل كبير. وتعد روسيا المورد الرئيسي الأكبر للغاز لأوروبا بحصة 31% (لغاز المصدر عبر خطوط الأنابيب) بالإضافة إلى 4% لصادرات الغاز الطبيعي المسال، لتشكل صادرات الغاز الروسي مجتمعة نحو 35% من إجمالي إمدادات الغاز إلى أوروبا. وبشكل عام تعتمد دول شمال شرق ووسط وجنوب شرق أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي، بينما تعتمد دول أوروبا الغربية بدرجة أقل.

أما بالنسبة للمملكة المتحدة، فقد بلغ متوسط استهلاكها خلال الفترة 2017-2021 نحو 80 مليار متر مكعب سنوياً. ولتلبية هذا الطلب، تعتمد المملكة المتحدة على إنتاجها المحلي من الغاز بنسبة 43% لكنه شهد تراجعاً في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى وارداتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب من النرويج، وواردات الغاز الطبيعي المسال، حيث يوجد في المملكة المتحدة ثلاثة موانئ لاستقبال الغاز الطبيعي المسال. وعادة لا تعمل هذه الموانئ ب طاقتها الاستيعابية الكاملة، حيث ينظر إليها كخيار ثالث، في حالة عدم كفاية الإنتاج المحلي وواردات الغاز من النرويج لسد الطلب المحلي.

وإضافة إلى المملكة المتحدة، تقوم النرويج كذلك بتصدير الغاز إلى كل من بلجيكا وألمانيا وهولندا وفرنسا عبر خمسة خطوط أنابيب. وفي الوقت الراهن، تنتج النرويج الغاز الطبيعي بالطاقة الإنتاجية القصوى، ومن ثم من غير الممكن زيادة صادراتها سواء إلى السوق الأوروبي أو إلى المملكة المتحدة في حال حدوث أي توقف للغاز الروسي.

ثالثاً: كيف يمكن أن تتأثر المملكة المتحدة في حال توقف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا

من المنظور البريطاني، فإن أي توقف للإمدادات من روسيا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الغاز بشكل متسارع حسب مراكز تجارة الغاز الرئيسية في أوروبا (مثل TTF في هولندا)، مقارنة بأسعار الغاز في مركز تسعير الغاز NBP في بريطانيا. وهو الأمر الذي سيحفز التجارة على شراء الغاز في بريطانيا ومن ثم بيعه في الأسواق الأوروبية الأخرى للاستفادة من الفارق في الأسعار لتحقيق مكاسب مالية قوية، والذي بدوره سيؤدي إلى حدوث شح في إمدادات الغاز في بريطانيا، ومن ثم ترتفع الأسعار حتى تقترب من مراكز التسعير الأوروبية ومن ثم يقل الحافز التجاري لبيع الغاز البريطاني في الأسواق الأوروبية.

أما من المنظور النرويجي، فمن المرجح أن يقوم منتجو الغاز من الحقول البحرية ببيع كميات إضافية من الغاز في الأسواق الأوروبية للاستفادة من الأسعار العالية عوضاً عن السوق البريطاني، إلا أن الزيادة المتوقعة في مبيعات الغاز لن تكون كبيرة على اعتبار أن خطوط تصدير الغاز من النرويج إلى ألمانيا وبلجيكا وهولندا تعمل تقريباً بكامل سعتها التصميمية.

وبالرغم من أن المملكة المتحدة لا تعتمد بشكل مباشر على الغاز الروسي في تلبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي، إلا أن حدوث أي توقف في الإمدادات إلى أوروبا، وما سيصاحبه من ارتفاع حاد لأسعار الغاز في الأسواق الأوروبية والمملكة المتحدة، سيكون له تداعيات مباشرة على الاقتصاد البريطاني الذي يعتمد على الغاز الطبيعي في عدة قطاعات مثل قطاع الكهرباء والقطاع التجاري، وقطاع الصناعات الثقيلة، ولأغراض التدفئة.

ففي حال حدوث قفزة كبيرة في الأسعار، من المرجح أن يكون القطاع الصناعي أولى القطاعات المتأثرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع النشاط الصناعي، وربما تضطر بعض المصانع إلى الإغلاق. بينما لن يكون لارتفاع الأسعار تأثيراً على الطلب في بعض القطاعات الأخرى التي لا يمكنها إيجاد بديل للغاز مثل القطاع المنزلي، فمن بين كل خمسة منازل يعتمد أربعة منها على الغاز الطبيعي في عمليات التدفئة. خاصة في ظل وجود سقف مفروض من قبل السلطات التنظيمية، على تعريف الكهرباء المباعة إلى المستخدمين النهائيين، لتجنب تعرضهم لتقلبات فجائية في الأسعار. لكن سيؤثر ذلك على الشركات المزودة للكهرباء، وبالفعل قد شهدت الفترة القليلة الماضية إعلان العديد من شركات الكهرباء عن إفلاسها لعدم قدرتها على تحمل أسعار الغاز المرتفعة.

نقطة أخيرة ذات أهمية أيضا وهي أن الطلب على الغاز في المملكة المتحدة يعد طلبا موسميا، ولا تملك المملكة المتحدة مرافق التخزين الكافية لاستخدامها في تلبية ذروة الطلب الموسمي. حيث تعتمد في ذلك على زيادة الواردات في فترات ذروة الطلب التي ما تكون عادة في فصل الشتاء. وبالتالي فإن حدوث أي توقف لإمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، وحدث أي تقلبات في الطقس في الشهور المتبقية من فصل الشتاء (حتى شهر مارس/أبريل 2022) سيلقي بمزيد من التحديات على الاقتصاد البريطاني.